

## الفهرس

5	المقدمة
	الجزء الأول:
15	تذبذب الآراء الفقهية حول إمكانية التعديل القضائي للعقد
17	الفصل الأول: رفض التعديل القضائي للعقد
17	المبحث الأول: إعلاء مبدأ سلطان الإرادة
18	الفقرة الأولى: عرض مبدأ سلطان الإرادة
18	أ- مفهوم مبدأ سلطان الإرادة
20	ب- أساس مبدأ سلطان الإرادة
22	الفقرة الثانية: القراءة الذاتية للعقد ورفض التدخل القضائي في العقد
22	أ- أساس القراءة الذاتية للعقد
24	ب- مدى تأثير مجلة الالتزامات والعقود بمبدأ سلطان الإرادة
	المبحث الثاني:
27	مبدأ القوة الملزمة للعقد يحول دون التدخل القضائي في العقد
27	الفقرة الأولى: الطبيعة القانونية لمبدأ القوة الملزمة للعقد
27	أ- أساس القوة الملزمة للعقد
29	ب- نطاق القوة الملزمة للعقد
31	الفقرة الثانية: آثار مبدأ القوة الملزمة للعقد
31	أ- القاضي مجرد راع لإرادة الأطراف
32	ب- مبررات رفض التدخل القضائي في العقد: استقرار المعاملات
35	الفصل الثاني: تأييد التدخل القضائي في العقد
35	المبحث الأول: الحد من إطلاقية مبدأ سلطان الإرادة
36	الفقرة الأولى: حدود مبدأ سلطان الإرادة
36	أ- قصور مبدأ سلطان الإرادة على تحقيق العدالة التعاقدية
38	ب- تراجع مبدأ سلطان الإرادة
41	الفقرة الثانية: القراءة الموضوعية للعقد

41	أ- مفهوم القراءة الموضوعية للعقد
44	ب- العدل أساس إلزامية العقد
46	المبحث الثاني: الحد من إطلاقية مبدأ القوة الملزمة للعقد
47	الفقرة الأولى: تطبيق مبدأ "حسن النية" وسيلة لإقرار تعديل العقد
47	أ- مفهوم مبدأ "حسن النية"
62	ب- تأثير حسن النية على دور القاضي
68	الفقرة الثانية: نظرية الظروف الطارئة
68	أ- مفهوم نظرية الظروف الطارئة
71	ب- تأثير نظرية الظروف الطارئة على دور القاضي صلب العقد
79	خاتمة الجزء الأول

الجزء الثاني:

81	إمكانية التدخل القضائي في العقد
	الفصل الأول:
83	إمكانية التدخل القضائي بمقتضى تأويل الفصل 243 م. ا. ع.
	المبحث الأول:
84	التعديل القضائي للعقد بمقتضى مصادر القانون والإنصاف
84	الفقرة الأولى: تأويل الفصل 243 م. ا. ع.
85	أ- تعدد تأويلات الفصل 243 م. ا. ع.
88	ب- التفويض التشريعي للتدخل القضائي صلب العقد
91	الفقرة الثانية: التدخل القضائي في العقد بمقتضى العرف والإنصاف
92	أ- التعديل القضائي للعقد بمقتضى العرف
96	ب- التعديل القضائي للعقد بمقتضى الإنصاف
99	المبحث الثاني: إمكانية التدخل القضائي في العقد بمقتضى النظام العام
100	الفقرة الأولى: إمكانية التدخل القضائي في العقد بمقتضى النظام العام
100	أ- مفهوم النظام العام
104	ب- مظاهر التدخل القضائي في العقد بمقتضى النظام العام
121	الفقرة الثانية: التجسيد القضائي للعدالة التعاقدية

121	أ- إقرار التعديل القضائي للعقد تحقيق للعدالة العقدية
127	ب- الإثراء القضائي للمحتوى التعاقدى
139	الفصل الثاني: التدخل الإنشائي للقاضي صلب العقد
139	المبحث الأول: المراجعة القضائية للشرط التغريمي
140	الفقرة الأولى: صحة الشرط التغريمي
140	أ- مفهوم الشرط التغريمي
145	ب- إمكانية تعديل الشرط التغريمي
149	الفقرة الثانية: طرق تعديل الشرط التغريمي
150	أ- التخفيض من قيمة الشرط التغريمي
155	ب- الزيادة في قيمة الشرط التغريمي
158	المبحث الثاني: المراقبة القضائية للبنود التعسفية
158	الفقرة الأولى: مفهوم البند التعسفي
159	أ- البنود التعسفية بمقتضى القانون
170	ب- تحديد البنود التعسفية من خلال العقد
173	الفقرة الثانية: سلطة القاضي في مراجعة البنود التعسفية
174	أ- الأسس المعتمدة من قبل القاضي لمراجعة البند التعسفي
179	ب- آثار المراجعة القضائية للبنود التعسفية على العقد: إبطال البند التعسفي واستمرار العقد
186	خاتمة الجزء الثاني
187	الخاتمة العامة
189	الفهرس